الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس مدارس التفسير

السنة الأولى ماستر – قانون عام

السؤال الأول 10pts

لقد عرف البعض الاستنتاج بطريق القياس على أساس أنه " تطبيق حكم وارد في حالة معينة على حالة أخرى مشابهة لها لم يرد في حكمها نص

وأهم أسس القياس تتمثل في :

- وجود واقعتين متشابهتين ومشتركين في العلة
- إحدى الواقعتين منصوص عليها بنص قانوني واضح لا يحتاج إلى تفسير .
- الواقعة الأخرى إما منصوص عليها بنص قانوني معيب يحتاج إلى تفسير أو لم ينص القانون عليها .
- يتم إنزال حكم الواقعة المنصوص عليها بنص قانوني واضح على الواقعة الأخرى .

وهي نفس الشروط الواردة في حالة الاستنتاج بمفهوم المخالفة والاستنتاج من باب أولىوهما الصورتان اللتان يمكن أن يتخذهما القياس كسند يمكن للقاضي الاعتماد عليه أثناء حله النزاع المعروض أمامه

أولا الاستنتاج بمفهوم المخالفة

ونعني بمفهوم المخالفة وجود واقعتين متعاكستين ، إحداهما نص عليها القانون والثانية لم يتم التنصيص لها ، فيتم إسقاط عكس حكم الواقعة الأولى على الواقعة الثانية .

وقد عرف البعض الإستنتاج بمفهوم المخالفة كما يلي " تطبيق ومنح واقعة غير منصوص عليها في القانون عكس الحكم الذي أعطي لواقعة منصوص عليها فيه لوجود اختلاف في العلة أو لانتفاء شرط من الشروط المعتبرة في الحكم "

وأهم أسس الاستنتاج بمفهوم المخالفة : وهي نفسها أسس الاستنتاج بطريق القياس سالفة الذكر

- يتم إنزال عكس حكم الواقعة المنصوص عليها بنص قانوني واضح على الواقعة الأخرى .

ثانيا الاستنتاج من باب أولى

لقد عرف البعض طرقة تفسير النصوص القانونية من خلال مسار الإستنتاج من باب أولى كما يلي : " تطبيق حكم وارد في حالة معينة على حالة أخرى لم يرد في حكمها نص، لا لأن علة الحكم الوارد في الحالة الأولى أو سببه متوفران في الحالة الثانية فحسب كما هو الحال بالنسبة للاستنتاج بطريق القياس. ولكن لأنهما أكثر توافرا في هذه الحالة منهما في الحالة الأولى " .

وأهم أسس **الاستنتاج من باب أولى**: هي نفسها أسس الاستنتاج بطريق القياس مع اضافة

- العلة في الواقعة الأخرى أكثر وضوحا وجلاءا .
- وعليه من باب أولى إنزال حكم الواقعة المنصوص عليها بنص قانوني واضح على الواقعة الأخرى .

السؤال الثاني 5pts

النص الواضح السليم

في الغالب تشتمل النصوص التشريعية بمختلف تدرجاتها الهرمية على قواعد قانونية عامة ومجردة و صياغة واضحة المعاني وجلية المقاصد عند تنظيم سلوك الأشخاص ، معنوية كانت أوطبيعية ، وإن هذه القواعد القانونية الواضحة تستوجب التطبيق المباشر دون الإجتهاد في وضع شروح لها ،كشروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية

ولكن أحيانا يقف القاضي أو الإداري التابع للسلطة التنفيذية في حيرة عند بعض النصوص **الواضحة**، حيث عند الإمعان في وضوحها يكتشف أن المشرع لم يقصد كلية المعنى المتجلي ، ومثال ذلك في قواعد القانون البيئي التي تشير إلى حقوق الأشخاص في العيش ضمن بيئة سليمة والحق في حماية هذه البيئة ، حيث تشير بعض القواعد إلى حق الاشخاص في الإطلاع على معلومات داخلية عن المصانع من حيث تأثيرها على البيئة وعن حق هذه الأشخاص في رفع دعاوى قضائية لحماية البيئة المحيطة بهذه المصانع ، **فوضوح** النص يشير إلى حق كل الأشخاص في ما ذكرناه سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ، كما يشمل المواطنين والأجانب . وهنا نتسائل هل كانت نية المشرع لإعطاء هكذا حق حتى للأجانب أم أنها كانت مجرد سقطة قلم أثناء صياغة مقترح القانون أو مشروع القانون ، حيث لم تلتفت إليها السلطة التشريعية أثناء مناقشة القانون ، فصوتت عليه دون طلب تعديله وعلى هذا الأساس يجد القاضي نفسه في بعض القاوى المرفوعة أمامه و رجل السلطة التنفيذية كذلك في حيرة عند التفاعل والتعامل مع هكذا قضايا في ظل وجود النص التشريعي **الواضح**.

- كما يمكن تفسير النص واضح المعاني والتراكيب في حالة النص التشريعي المعمم

متى دعت الضرورة إلى التفصيل ، وحتى في مجمل الحديث لا تظهر الحقائق إلا في التفاصيل ، **ناهيك عن التشريع** فهو الأولى بالتفصيل ، ومن الأمثلة التي يمكن سياقها في هذا الباب عندما نجد قواعدا قانونية في قانون العمل تتكلم عن حقوق العمال من جانب معين دون التفصيل في طبيعة العامل

وإشكالية هذا التعميم يقع على مستويين ، على مستوى أصحاب الحق المنضوين تحت القاعدة القانونية المعممة والذين لهم الحق كلهم في رفع دعاوى قضائية متى أنتهكت حقوقهم ، كما يقع إشكال هذا التعميم على المستوى الإداري في التفاعل والتعامل مع هكذا قضايا ، وعلى مستوى القضاء

ويمكن للمشرع في النصوص القانونية التي إشتملت على الكثير من القواعد المعممة أن لا يقوم بصياغة تعديلية للقانون الأصلي ، بل يتدارك ذلك التعميم من خلال تفسيره بموجب قوانين تفسيرية تابعة للقانون الأصلي ، حيث يستند إليه القاضي في أحكامه ويقلل من حجم الدعاوى المرفوعة أمام القضاء . كما يسهل من عمل السلطة التنفيذية في تعاملها مع هكذا قضايا .

السؤال الثالث 5pts

قد يجد القاضي نفسه في إشكالية إصدار أحكام قضائية مستندة إلى نصوص تشريعية متعارضة ، وإن كان ملزما بإصدار أحكام قضائية ، فعليه بالإجتهاد بما يجود عليه فكره ومايستنبطه من إجتهادات قضائية سابقة أو ما يستخلصه من دراسات فقهية وأعراف واقعية لتحري الإنصاف أمام إستحالة تنصله من عدم إصدار الحكم القضائي ، وإلا تمت متابعته بجريمة نكران العدالة

أ- ديش موسى

الاطلاع على الورقة يوم الثلاثاء 2025/06/03 على الساعة 10.30 على مستوى قاعة الاساتذة